شهرية السياسة الدولية

محاولات الاستقرار

يصح أن نسمى الشهر المنقضى فى ميدان السياسة الدولية شهر « محاولات الاستقرار » ؛ فقد انتهت فيه فرنسا إلى إعلان جمهوريتها الرابعة وختمت بهذا الاعلان عهد حكومتها المؤقتة ، ولفرنسا فى الميدان الدولى مكانة كان العالم قد حرم الافادة منها طوال الحرب ، وكان يترقب عودتها إليها سليمة ثابتة كى يعود هو إلى الافادة من تعاليمها التى خرجت من « الثورة الكبرى » وتميزت بروحها « العالمية ». وتم فيه التوقيع على معاهدات الصلح مع إيتاليا وفنلندا ورومانيا وبلغاريا والمجر ، وهى الدول التى وسعت من رقعة الحرب بانضمامها إلى ألمانيا العاتية ، فبدأ بهذا التوقيع إجراء من أهم إجراءات العودة إلى حالة السلم العادى ، وزاد النشاط من جانب بريتانيا العظمى وفرنسا وروسيا فى سبيل إحكام العلاقات بينهن بالبحث فى سبيل عقد محالفة بين فرنسا وانجلترا من ناحية ، وتعديل بعض أحكام المحالفة المعقودة بين انجلترا وروسيا من ناحية ثانية ، ثم إصدار تصريح ثلاثى منهن جميعاً بتضامنهن لأجل السلام ؛ وأخذت لجنة التحقيق الدولية تقوم بمهمتها فى بلاد اليونان توطئة لاقرار العلاقات بين هذه الدولة وجاراتها البلقانية من ناحية ، ولاقرار السلام الداخلى فى اليونان ذاتها من ناحية ثانية .

وبدأ مجلس الأمن عرضه للخلاف البريتانى الألبانى متلمساً تسوية لما نشأ عن إصابة بارجتين بريتانيتين فى قناة كورفو بقذائف تقول السلطات البريتانية إنها ألبانية ؛ كما انتهى الأمر فى قضية فلسطين بتقرير بريتانيا العظمى عرضها على هيئة الأمم المتحدة بعد أن أخفقت فى الوصول إلى حل يرضى به العرب واليهود معاً .

الجمهورية الرابعة

وكانت إجراءات إقرار الدستور الفرنسى الجديد قد تمت عن طريق الاستفتاء الشعبى ، وكانت الانتخابات العامة قد أجريت للمجلسين الجديدين المكونين للبرلمان الفرنسى الجديد ، مباشرة للجمعية الوطنية التى تقابل مجلس النواب فى نظام البرلمان القديم، وعلى درجتين لمجلس الجمهورية الذى يقابل مجلس الشيوخ فى ذلك النظام ، وكان متبقياً أن يجتمع أعضاء البرلمان الجديد لينتخبوا رئيس الجمهورية ، فتبدأ الجمهورية الرابعة و يزول كل مظهر من مظاهر « الحكومة المؤقتة » ، وتكمل عناصر السيادة الفرنسية المنظمة . ولم يكن انتخاب الرئيس الجديد بالأمر الهين والبرلمان مؤلف من ثلاث كتل كبرى متعادلة العدد أو قريبة التعادل ، لا تحظى واحدة منها بالكثرة العددية منفردة ، ولكل منها مطالب قد يتعارض بعضها وبعضها الآخر ، وللأحزاب الثانوية كذلك مواقف لا يسهل التوفيق بينها ولا بين بعضها وبعض تلك الكتل الكبيرة ، ولا سما إن اتصلت تلك المواقف جميعها بفكرة توزيع الرياسات الثلاث بين الأحزاب الكبرى الثلاثة : رياسات الجمهورية والوزارة والجمعية الوطنية ، بين الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى والحركة الجمهورية الشعبية ، فى حين أن بين أعضاء الأحزاب الثانوية شخصيات لها مكانتها فى السياسة الفرنسية ، ولها مواقفها الوطنية أثناء الكوارث التى انتابت فرنسا على أثر انكسارها الحربى ؛ وراح المعقبون السياسيون يقترضون المضاعفات ، وينتظرون على الأقل أن تطول جلسة فرساى ؛ لأن الانتخابات لن تسفر عن « كثرة مطلقة » يفوز بها واحد من المرشحين فى الدور الأول . لكن « البصيرة » الفرنسية قد انتهت بمفاجأة أولئك المعقبين جميعاً إذ تمت الانتخابات فى أقصر وقت ممكن ، و إذ نال الكثرة المطلقة مرشح الاشتراكيين منذ الدور الأول ، وكان هو مسيو مارسل أوريول — الذى كانت الجمعية الوطنية قد انتخبته رئيساً لها قبل ذلك بأيام — فأعلنه البرلمان الفرنسى الجديد بلسان رئيس اجتماعه ، وهو نائب شيوعى ، رئيساً للجمهورية الجديدة ؛ فعاد إلى باريس بموكبه الرسمى ونزل

بقصر الاليزى الذى كان قد ظل شاغراً منذ غادره الرئيس ليبران آخر رؤساء الجمهورية الثالثة فى سنة ١٩٤٠ . وانتخبت الجمعية الوطنية رئيسها الجديد — وهو ثانى الرؤساء فى فرنسا الجديدة — مسيو أريو زعيم الراديكاليين الاشتراكيين ، وكلف رئيس الجمهورية شخصية من شخصيات الحزب الاشتراكى ، مسيو راماديه مهمة تأليف الوزارة ، فتقدم إلى الجمعية الوطنية على حسب أحكام الدستور الجديد ببرناجه فنال ثقتها ، ثم ألف وزارته ونال عليها الثقة أيضاً ، فاكتملت بذلك كل عناصر بروز الجمهورية الرابعة .

وليس لاكتمال هذه العناصر فعل الاستقرار الداخلى بالنسبة لفرنسا وحده ، بل إن لها لفعلا آخر بالنسبة للميدان الدولى كله أيضاً . ذلك بأن فرنسا التى انهارت فى ميادين القتال قد بقيت محتفظة بملكاتها السياسية الدولية ، وذلك بأن التطورات الدولية التى جاءت على أثر انهيارها وعلى أثر وقوف رحى الحرب عامة ، قد جعل العالم فى حاجة إلى تلك الملكات ، كما جعل فرنسا ذاتها تحس هذه الحاجة وتحاول سدها بمواقف وتوجيهات وتوفيقات فى الميادين الدولية والدبلوماسية عرفتها لها الشدائد والأزمات .

وقد راحت تلك التطورات فى سبيل تقابل الكتلتين الأنجلوسكسونية والسلافية ، فكانت المواقف التى وقفتها فرنسا فى بعض اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وفى بعض جلسات وزراء الخارجية حائلة دون التصادم الذى كان يحسبه البعض محتوماً ، وموفقة فى كثير بين مختلف التيارات .

معاهدات الصلح

وكذلك عادت إلى باريس صفة من صفاتها الدولية التقليدية ، وهى صفة المكان المفضل للاحتفال بالأحداث الدولية الهامة ، أو على حد تعبير بعض الكتاب الفرنسيين ، صفة « عاصمة التوقيعات » . ففى العاشر من شهر فبراير احتفل فى وزارة الخارجية الفرنسية بالتوقيع على النسخ الأصلية لمعاهدات الصلح مع حلفاء ألمانيا السابقين ، وهى المعاهدات التى كان قد وقع عليها من قبل مستر بيرنز وزير الخارجية الأمريكية فى نيويورك

وهو يحضر آخر اجتماع له فى مجلس الأمن قبل أن يقدم استقالته ، والرفيق مولوتوف فى موسكو ، ومستر بيفن فى لندن . وقد تلت هذه التوقيعات السابقة توقيعات مسيو بيدو وزير الخارجية الفرنسية وسائر ممثلى الحلفاء ثم توقيعات ممثلى الدول المقهورة

و بهذا الحادث ، بل بهذا الحدث تعتبر حالة الحرب مع الدول الموقعة على هذه المعاهدات قد انتهت . على أن خمساً من هذه الدول ، بينها اثنتان من غير « الأعداء السابقين » ، قد أوصلت إلى رئيس الحفل كتباً من وزراء خارجيتها قصد إبلاغها إلى سائر الموقعين يعرضون فيها الأسباب التى تدعوهم إلى اعتبار المعاهدات التى يوقعون عليها غير مرضية لدولهم .

وقد أجمعت المجر وبلغاريا ورومانيا على عدم عدالة بعض أحكام المعاهدات ، وعلى أن النصوص الاقتصادية الخاصة تكلفهم تكاليف باهظة . و إلى هذا فان المجر تشكو من أن الحقوق الأساسية لأبنائها العائشين خارج حدودها غير مضمونة ، وتوجه شكواها فى هذا الصدد بخاصة إلى تشيكوسلوفاكيا التى لم تحترم اتفاق تبادل السكان المعقود معها فى شهر فبراير سنة ١٩٤٦ وهو الذى يقضى بتبادل فرد بفرد .

وأما بلغاريا فتشكو من عدم اعتبارها شريكة فى الحرب مع أنها شاركت فيها إلى جانب الحلفاء بنصيب منذ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، وهى تحتج على أنها لم تنل مخرجاً إلى بحر إيجه ، وأن تراقيا الشرقية لم ترد إليها . وهى تئن من ثقل عبء التعويضات المفروضة عليها ، وتطالب بامهالها سنتين كاملتين قبل أن تبدأ فى تسديد أقساط تلك التعويضات ، ولا سيما أنها لم تحظ بمساهمة فى التعويضات المفروضة على ألمانيا .

وأما رومانيا فلا تتردد فى إظهار سرورها لما أصابها من تصحيح حدودها من ناحية ترانسلفانيا ولكنها تشكو إقصاءها هى الأخرى عن المشاركة فى التعويضات الألمانية ، وتعلن أنها ستتولى المفاوضة المباشرة مع جاراتها قصد تنسيق الأحكام الاقتصادية للمعاهدة .

وكذلك شكت يوجوسلافيا وشكت اليونان من أحكام المعاهدات . وتحتج يوجوسلافيا على طريقة تسوية مشكلة تريستا ، وتسجل مخاوفها بشأن اليوجوسلافيين الباقين فى المناطق التى أبقتها النسوية داخل الأراضى الايتالية ، وتعلن أنها لا تنزل عن المطالبة بهذه المناطق اللازمة لكيانها لزوماً «فنيا» .

وتحتج اليونان على أنها لم تفز بأى تعديل لتخومها فى حين تخرج بلغاريا وقد أضيفت إليها مناطق فى دو بروجه . كذلك تعلن احتفاظها بالمطالبة فى المستقبل بأقاليم ابيروس الشمالية من ألبانيا ، كما تأسف لعدم النص صراحة على نزول إيتاليا عن بعض جزر مجاورة للجزر « الاثنتى عشرة » المعروفة .

والمفروض أن تلك الشكاوى لن تكون محل نظر إلا إذا تطور أمرها مع الزمن فهدد الأمن أو أوجد نزاعاً يكون من اختصاص مجلس الأمن أن ينظر فيه . و إلى وقوع هذا التطور فان التوقيع على معاهدات الصلح قد جعل السلم الرسمى هو الحالة الراهنة فى أوربا ما عدا النمسا وألمانيا اللتين ستعالج أمور الصلح معهما فى مؤتمر وزراء الخارجية الذى سيعقد بموسكو ابتداء من اليوم العاشر من شهر مارس المقبل .

بين انجلترا وفرنسا وروسيا

كذلك تجلى خلال الشهر المنقضى نشاط فى سبيل عقد تحالف بين فرنسا وانجلترا . وكانت انجلترا تطمح إلى هذا التحالف من زمان . وطالما سعى مستر تشرشل إلى تحقيق مشروع الحلف الغربى بضم انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا . وقد سبق له أن حاول تحقيقه أيام كان الجنرال ديجول على رأس الحكومة الفرنسية المؤقتة . لكن قيل فى بعض الدوائر إن محاولته لم تنجح لأن روسيا كانت قد عارضت الفكرة إذ لمحت فيها شيئاً قد يكون موجهاً ضدها . وكان مسيو بلوم وهو فى رياسة الوزارة الفرنسية قد سافر إلى لندن للتحدث فى أمر التحالف الفرنسى البريتانى ، وقد قيل فى ذلك الوقت إنه قد نجح فى وضع المبادئ العامة التى يقوم عليها . وقد تبودلت خلال الأيام الأخيرة مذكرات بين الحكومتين انتهت بابلاغ الحكومة البريتانية حكومة فرنسا مشروعاً للتحالف المنشود . فلاحظت عليه فرنسا ملاحظات أهمها أنه يقصر المعونة الحربية المتبادلة على حالة وقوع اعتداء مسلح فعلى من جانب ألمانيا فى حين أن تاريخ الحربين العالميتين الأخيرتين يدل على أن انتظار وقوع الاعتداء الفعلى المسلح من ألمانيا يكون معه التعاون متأخراً بعد أن يكون قد صدر عن ألمانيا من الأعمال ما تقضى المصلحة العالمية

بوقفه فى الحال . وضربت فرنسا لذلك مثلا فى أمر تجاوز ألمانيا عن التزاماتها إزاء منطقة السار ، ولو كان ذلك التجاوز قد قابله عمل مشترك من فرنسا وانجلترا معاً لما أعانت الظروف ألمانيا على إعداد الحرب العالمية الثانية .

وكانت انجلترا قد أخطرت روسيا باعتزامها عقد محالفة مع فرنسا حتى لا يتكرر منها موقفها من المحاولة الأولى مع الجنرال ديجول ؛ فانتهزت روسيا الفرصة وطالبت بتعديل بعض أحكام المحالفة القائمة بينها وبين انجلترا ، وتبودل الرأى بين الجانبين لكنهما لم يصلا بعد إلى موقف نهائى .

على أن فرنسا تود لو انتهى الأمر لمناسبة عقد محالفتها مع انجلترا وتعديل المحالفة الانجليزية الروسية إلى صدور تصريح ثلاثى يؤكد الصداقة بين الثلاث المتحالفات ويؤكد تضامنهن فى سبيل توطيد السلام . ولعل فرنسا تقصد بذلك إلى إبعاد كل ريبة عن تحالفها مع انجلترا . ولعلها تقصد كذلك بعث الاتفاق الثلاثى من جديد تحيط أطرافه بألمانيا من جميع الجهات .

وقد يؤيد هذا الاتجاه الأخير سعى فرنسا إلى عقد تحالف مع بولونيا وتحالف آخر مع تشيكوسلافاكيا على غرار التحالف القائم بين روسيا وانجلترا . ولقد كان مثل تلك المحالفات قائماً قبل الحرب العالمية الثانية .

التحقيق الدولى فى اليونان

وكانت اليونان قد تقدمت إلى مجلس الأمن شاكية وصول المساعدات المادية من أراضى الدول المجاورة إلى الثائرين فى وجه الحكومة اليونانية القائمة ، وطلبت فى سبيل ذلك تحقيقاً ، فألف مجلس الأمن لجنة وعهد إليها بأمر التحقيق فى اليونان ، وبدأت اللجنة أعمالها ورغبت هيئة « ايام » الثائرة أن تستمع لجنة التحقيق إلى أقوالها . وكان أحد أعضاء مجلس العموم البريتانى قد قابل القائد العام لجيش تلك الهيئة ، فحمله القائد كتاباً إلى أعضاء لجنة التحقيق الدولية يدعوها فيه إلى زيارته ، ويبلغها استعداده للذهاب بنفسه إلى مقرها ليوضح شخصياً وجهات نظر جيشه الذى يسميه الجيش اليونانى الديمقراطى . وقد قررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرار فى شأن هذه الدعوة إلى أن تعقد جلساتها فى سلانيك خلال الأسبوع الأخير

من شهر فبراير . وفى انتظار انتهاء التحقيق وظهور نتائجه أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستسحب قواتها العسكرية من بلاد اليونان قبل اليوم الأخير من شهر مارس إلا فرقة واحدة .

الخلاف بين بريطانيا وألبانيا

وقد أخذ مجلس الأمن ينظر شكوى بريطانيا من ألبانيا ، وقد اتهمتها بأنها « تعمدت سرا » بث الألغام التى نسفت مدمرتين بريطانيتين فى مضيق كورفو فى الثانى والعشرين من اكتوبر لسنة ١٩٤٦ ، وذهب ضحية هذا الحادث أربعة وأربعون من البحارة البريطانيين ، وجرح من جرائه اثنان وأربعون بحاراً آخرون ، كما راحت ضحيته إحدى المدمرتين . وحضر مجلس الأمن ممثل ألبانيا وهو وزيرها المفوض فى بلغراد ، كما حضره وفد بريطانى بحرى كامل برياسة الأميرال تيلر ليؤيد مندوب بريطانيا الدائم لدى مجلس الأمن . واستند الاتهام البريطانى إلى أن قناة كورفو طريق دولية معترف بدوليتها ، للسفن البريطانية حق المرور فيها قانوناً ، و إلى أن الألغام المبثوثة كان بعضها على مسافة ثلاثمائة ياردة من الشاطئ الألبانى ، و إذن فيستحيل بثها دون علم الألبان . واستند الدفع الألبانى إلى أن ألبانيا لم تعترف يوماً بدولية قناة كورفو ، و إلى أنها لم تعرف شيئاً عن اللجنة المشتركة للتقاط الألغام ، و إلا كانت هى عضواً من أعضائها وهى مطلة على المياه التى تكتسح منها الألغام . و إلى ساعة كتابة هذه السطور ، لم ينته مجلس الأمن من النظر فى الخلاف .

قضية فلسطين

وقد انتهى مؤتمر فلسطين الذى كانت قد دعت إليه انجلترا وحضره مندوبون عن الدول العربية وعن عرب فلسطين ، انتهى إلى الاخفاق إذ رفض العرب المقترحات البريطانية ، وهى فى نظرهم قاضية بتهيئة أسباب الكثرة اليهودية فى فلسطين وبتشجيع إنشاء الدولة اليهودية بحيث تبتلع فلسطين كلها على الأيام .

وكانت الحكومة البريطانية تتصل بالصهيونيين أثناء انعقاد المؤتمر وتعرض عليهم مقترحاتها كذلك ، وقد قابلوها بالرفض هم أيضاً ورأت الحكومة الانجليزية أن تعهد بالمشكلة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة بعد أن يئست من مساهمة الحكومة الأمريكية فى تحمل أعباء المحافظة على الهدوء والنظام فى فلسطين . وترمى انجلترا بذلك إلى سبق الدول العربية إلى الهيئة الدولية العالمية ، وقد كانت هذه الدول مقررة فى مجلس جامعتها ببلودان أن ترفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة شاكية انجلترا على اعتبار أنها صاحبة الانتداب ، فاستمهلتها انجلترا حتى هيأت لنفسها ظروف التقدم إلى الهيئة ذاتها ، لكن لا بصفة المشكو منها بل بصفة الحائر فى أمره من لغز فلسطين .

وقد نسيت انجلترا أنها هى خالقة هذا اللغز مما سبق أن وزعته من وعود متناقضة للعرب ولليهود : وعد الاستقلال العربى الشامل للحسين بن على ، ووعد بلفور للصهيونية العالمية .

محمود عزمى